

Distr.: General
3 October 2017

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليماتٍ من حكومتني، أود أن أنقل إليكم موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الثالث والأربعين حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/794):

تعيد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على موقفها ومشاغها التي سبق وأن أثارها في معرض ردودها على تقارير الأمانة العامة السابقة حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن المشار إليها أعلاه. وتؤكد على ضرورة أن ينظر معدو هذه التقارير بجديّة كبيرة إلى هذه المشاغل فيما لو أرادوا الابتعاد عن النهج المسيس الذي اتبع في إعداد التقارير السابقة ذات الصلة، وصولاً إلى تقرير يراعي اعتبارات الموضوعية والمهنية والمصدقية في التعاطي مع الواقع الإنساني السوري.

تشدد حكومة الجمهورية العربية السورية على ضرورة الوقف الفوري لكافة المجازر وأعمال التدمير والتخريب وانتهاكات القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان التي يرتكبها ما يسمى بـ "التحالف الدولي" بذريعة مكافحة الإرهاب والتي تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وقد وصلت أعداد الشهداء من المدنيين السوريين إلى عدّة آلاف، أما الدمار الذي حلّ بالبنية التحتية الأساسية فهو ما لا يمكن إحصاؤه الآن نظراً لضخامته. كما تشدد على ضرورة وقف اعتداءات القوات التابعة للنظام التركي على سيادة وسلامة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية. وتطالب مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته في هذا السياق.

تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة وفاء المانحين بالالتزامات التي تعهدوا بها في مؤتمرات المانحين بما يساهم في تعزيز الوصول الإنساني وتقديم المزيد من المساعدات لمحتاجيها من المدنيين السوريين ولإعادة تأهيل البنى التحتية بما يمكن المهجرين من العودة إلى مناطقهم بعد أن تم إعادة الأمن والاستقرار إليها بجهود الدولة السورية. وتشدد حكومة الجمهورية العربية السورية على أن ربط بعض الدول تمويل العمل الإنساني في سورية بشروط سياسية أمر يتعارض مع مبادئ وقواعد العمل الإنساني ويقوض دور الأمم المتحدة في هذا المجال.

تؤكد الحكومة السورية على ضرورة احترام الأمم المتحدة ودولها الأعضاء التام لسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة أراضيها، والكف عن دعم الإرهاب والجماعات الإرهابية المسلحة ومحاولة إطلاق



تسميات تضفي نوعاً من الشرعية عليها من قبيل ”معارضة مسلّحة من غير الدول“ أو ”المعارضة المسلّحة المعتدلة“، وعدم التعاطي مع أو الرضوخ لمطالب جهات من قبيل تلك التي يسميها معدو التقرير بـ ”السلطات المحلية“، وكذلك عدم القيام بأي إجراءات أو خطوات قد تفسّر بأية حال على أنها اعتراف أو إضفاء للشرعية على مثل تلك الجهات، وهو أمر يتعارض مع جميع قرارات مجلس الأمن التي تؤكد على وحدة أرض وشعب الجمهورية العربية السورية.

تحدد الحكومة السورية التأكيد على الدور الأساسي للدولة السورية ومؤسساتها في تقديم الخدمات المختلفة للمواطنين، سواء في المناطق الواقعة تحت السيطرة أو تلك التي تنتشر فيها الجماعات المسلّحة، وتقديم التسهيلات اللازمة للمنظمات الدولية العاملة في الشأن الإنساني، إلى جانب استمرارها وحلفائها في مكافحة الإرهاب بشكل عزز بشكل كبير من الوصول الإنساني وأعاد الأمن والاستقرار والمهجرين للعديد من المناطق.

تأسف الحكومة لاستمرار موظفي الأمانة العامة بالمبالغة في استخدام مصطلح ”المناطق المحاصرة“ وإيراد معلومات مضلّلة في هذا الإطار لاثام الحكومة السورية عمداً بالتقصير، وتعبر عن استغرابها من ذكر موظفي الأمانة العامة أن مواطني الرقة محاصرون من الداخل ويستخدمون كدروع ”من قبل داعش“، في حين يتجاهلون حصار الجماعات الإرهابية المسلّحة للمدنيين واستخدامهم كدروع بشرية في مناطق أخرى، أو حصار إرهابي ”داعش“ و ”هيئة تحرير الشام“، جبهة النصرة سابقاً، والجماعات الإرهابية المسلحة الأخرى لمناطق أخرى كدير الزور وبلدتي ”الفوعة وكفريا“ والغوطة الشرقية وإدلب وغيرها.

تطالب الحكومة السورية الأمم المتحدة بالكف عن تجاهل الآثار الكارثية التي لحقت بالسوريين من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والصحية جرّاء استمرار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى بفرض تدابيرها القسرية الاقتصادية أحادية الجانب ضد الشعب السوري. وتطالب مجدداً بالرفع الفوري لهذه التدابير التي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

تؤكد الحكومة السورية أنها وافقت حتى تاريخه على ٩ طلبات منفردة تقدّمت بها منظمة الصحة العالمية لإيصال شحنات المساعدات الطبية لمناطق سورية مختلفة، وليس خمسة طلبات فقط كما ورد في التقرير^(١).

لا يزال التقرير يستند لمصادر غير ذات مصداقية ويورد أرقاماً وإحصاءات غير دقيقة رغم عدم وجود ما يتطلب الإشارة المتكررة لها، كمسألة إصدار سمات الدخول وتأشيرات الإقامة في هذه التقارير، لا سيما وأن ممثلي الأمم المتحدة ذاتها يشيدون بجهود الحكومة السورية وتعاونها في هذا المجال.

ترفض الحكومة السورية استمرار الأمانة العامة في الترويج للمساعدات المرسلة عبر الحدود، وتؤكد على عدم فعالية تلك المساعدات ووقوع معظمها بيد الجماعات الإرهابية المسلّحة المنتشرة في المناطق

(١) الطلبات التي تمت الموافقة عليها لمنظمة الصحة العالمية: أدوية لمرضى السل لمنطقة الغوطة الشرقية بريف دمشق؛ ومساعدات طبية لدير الزور؛ ومساعدات طبية لمناطق عدرا العمالية وضاحية الأسد ودير علي وجبل الورد ومنين والقسطل وبدا والروضة وسعسع وتلفيته وبلودان بريف دمشق، والمسيمة والقنية وخبب بدرعا؛ ومساعدات طبية لقدسيا ووادي بردى وعين الفيحة بريف دمشق؛ ومساعدات طبية للغوطة الشرقية بريف دمشق؛ ومساعدات طبية للميادين بدير الزور؛ ومساعدات طبية لعين عرب بحلب؛ وجلسات غسيل كلى لدوما بريف دمشق؛ ومساعدات طبية للغوطة الشرقية بريف دمشق.

المستهدفة. وتؤكد الحكومة السورية على أنَّ آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية لا تزال عاجزة عن التحقق من وصول هذه المساعدات إلى مستحقيها. كما تذكر بأن معايير باب الهوى وباب السلامة والرمثا الحدودية هي نفس المعايير التي يتم تهريب السلاح والعتاد عبرها إلى الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية، وبالتالي ترفض الحكومة السورية بشدة استمرار معدي التقرير في محاباة تركيا والأردن في معرض الحديث عن إيصال المساعدات عبر الحدود. وتعيد الحكومة السورية التأكيد على استعداد منظمة الهلال الأحمر العربي السوري للقيام بمهام مراقبة وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، وهو الأمر الذي رفضته الأمانة العامة سابقاً.

ترفض الحكومة السورية رفضاً قاطعاً أي تجاوز لولاية القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) الذي لم يشير إلى ما يسمى معبر "فيش خابور" الحدودي في محافظة الحسكة، وبالتالي ترفض أي انخراط للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية لإدخال مساعدات عبر هذا المعبر أو غيره من المعابر غير الشرعية.

تحدد الحكومة السورية التأكيد على موقفها المعلن من المحكمة الجنائية الدولية والمطالبات المتعلقة بإحالة الوضع في الجمهورية العربية السورية إليها، وتؤكد عدم انطباق صلاحيات المحكمة على الأوضاع في سورية وأن هذه المحكمة فقدت أي مصداقية لها وتحولت إلى أداة سياسية بيد البعض لاستهداف دول بعينها لغايات سياسية دنيئة بعيداً عن متطلبات العدالة. كما تجدد الحكومة السورية التأكيد على مضمون رسالتها المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام (A/71/799) بخصوص العيوب القانونية الجسيمة التي شابت قرار الجمعية العامة المتعلق بـ "الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً".

تعيد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على موقفها الثابت المتمثل بأنَّ حلَّ الأزمة في سورية هو حلٌّ سياسي، أساسه الحوار السوري - السوري بقيادة سورية دون تدخل خارجي ودون شروط مسبقة. وتذكر بأن نجاح المسار السياسي وتحسن الوضع الإنساني بشكل ملموس، سيعتمدان بشكل رئيسي على توفر مناخ من الالتزام الدولي والإقليمي بمحاربة الإرهاب في سورية بشكل جدي وبعيداً عن التسييس، وكذلك الرفع الفوري للتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري. وتؤكد الحكومة السورية أيضاً على الدور البناء الذي قامت به لإنجاح اجتماعات أستانا وجنيف.

تكرر حكومة الجمهورية العربية السورية مطالبتها مجلس الأمن بإلزام الدول الداعمة والممولة للجماعات الإرهابية المسلحة بالتوقف عن تقديم جميع أشكال الدعم والتمويل لهذه الجماعات، إنفاذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتخفيف مناعته، ولا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، حيث يشكل الالتزام بهذه القرارات وتنفيذ مضمونها مفتاح الحل المتوخى للوضع في سورية ولتحقيق إيصال غير مسبوق للمساعدات الإنسانية للمحتاجين في سورية.

أمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم